السيد الحكيم في ملتقى السليمانية الدولي: لا بديل عن الحوار لتحقيق استقرار المنطقة وتعزيز الشراكات



شارك السيد الحكيم، رئيس تحالف قوى الدولة الوطنية، في فعاليات ملتقى السليمانية الدولي، حيث طرح في كلمته جملة من الرؤى السياسية والاستراتيجية حول واقع العراق والمنطقة، مؤكدًا أن الحوار هو السبيل الأمثل لحل الإشكاليات وتحقيق الاستقرار.

وأشار السيد الحكيم إلى أهمية العلاقة مع كل من الجمهورية الإسلامية الإيرانية، باعتبارها دولة جارة تربطها بالعراق حدود ومشتركات واسعة، ومع الولايات المتحدة الأمريكية التي كان لها دور في إسقاط الدكتاتورية ودعم العملية السياسية في العراق، مؤكدًا حرص العراق على بناء علاقات متوازنة قائمة على المصالح المشتركة والتنمية المستدامة.

وبيّن سماحته أن العراق أول المستفيدين من أي حوار بين إيران وأمريكا، وأن الخيارات البديلة عن الحوار ستكون باهظة الثمن على الجميع، مجددًا التذكير بمبادرة السيد عبد العزيز الحكيم (قدس سره) عام 2007 للدعوة إلى هذا الحوار.

وفي حديثه عن الداخل العراقي، شدد السيد الحكيم على ضرورة ترسيخ سلطة القانون والدستور، ورفض الأعراف السياسية التي تتقاطع معه، مؤكدًا أن السلاح يجب أن يُحتكر بيد الدولة، مع الإشارة إلى أن معالجة هذا الملف تتم بهدوء وتنظيم ضمن مؤسسات الدولة، بعيدًا عن أساليب التصعيد.

كما أكد أهمية تنويع العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية والإسلامية، وضرورة التوازن في هذه العلاقات كما هو الحال في الجانب السياسي، مبينًا أن العراق يقترب من تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال إنتاج الغاز.

وفيما يخص الانتخابات، أشاد السيد الحكيم بنتائج انتخابات مجالس المحافظات الأخيرة، واصفًا إياها بالأكثر توازنًا وهدوءًا، معبرًا عن دعمه للقانون الانتخابي الحالي، ورفضه لأي تعديلات أحادية الجانب تسعى لتغيير المعادلات الواقعية عبر المغالبة أو التكتيك الفني.

وتحدث سماحته عن تجربة تيار الحكمة الوطني، مؤكدًا أنه يخطو بثبات نحو التعافي السياسي، ونتائجه الأخيرة دليل واضح على هذا التقدم، مشيرًا إلى أن النظام البرلماني رغم صعوباته في اتخاذ القرار، يضمن التشاركية والاطمئنان للمكونات، في مقابل النظام الرئاسي الذي يعزز المركزية.

واختتم السيد الحكيم كلمته بالتأكيد على رؤيته لتشكيل كتلتين سياسيتين كبيرتين: إحداهما عابرة

للمكونات، والأخرى تمثل مكوناتها، تتنافس ضمن إطار ديمقراطي، بحيث تتولى الأغلبية تشكيل الحكومة، فيما تمارس الأخرى دور المعارضة البنّاءة، بما يعكس تطور العملية السياسية في العراق ويعزز المسار الديمقراطي.